Proceedings of Femfest International Conference on Economics, Management, and Business

Volume 1, 2023
https://ejournal.unida.gontor.ac.id/index.php/JTS/index

# أثر تطبيق آليات الاقتصاد الأسلامي في تعزيز تمويل الاقتصاد الأخضر

رشد محمد سالم زيدان
جامعة اسطنبول صباح الدين زعيم التركية
rashadsalim20@gmail.com

## ملخص

بعد مرور العالم باسره بأزمات وكوارث مالية وبيئية وصحية واجتماعية متباينة الأسباب متفاوتة الاثار تتوجه البحوث والدراسات الى محاولة إيجاد وسائل وسبل تقلل من الاضرار الناجمة عن سوء استخدام الانسان للموارد والأصول الطبيعية وتقليل الاستنزاف والهدر لهذه الموارد والتوجه لترشيد الاستهلاك وضبطه بمعايير أكثر سلامة ومحافظة للبيئة. وقد حاولت منظمة الأمم المتحدة تبني مشاريع متعددة والترويج لها ساندتها في ذلك بعض الدول، ولكن النتيجة لاتزال ضئيلة إذا قورنت بما يحتاجه العالم اجمع. ويتم ادراج مشكلة التمويل على راس قائمة العقبات التي تعترض انجاز هذه المشاريع وتقف حائلا دون تحقيقها. لذا فان هذا البحث هو محاولة لتوجيه الاهتمام للاستفادة من الاقتصاد الإسلامي والياته وتطبيقاته واستثمار ذلك في إيجاد مصادر لتمويل هذه المشاريع خصوصا في الدول الإسلامية الفقيرة التي تعاني من مشاكل بيئية صعبة تسببت بها الدول الصناعية المتقدمة وتغاضى عنها باقي العالم.

**الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الإسلامي، المشروعات التمويلية، الاقتصاد الأخضر، التنمية الاقتصادية**

## المقدمة

منذ وجد الانسان على الأرض وهو يبحث عن وسائل بقائه واستمرار عيشه. فعل ذلك من اجل نفسه أولا ثم من اجل عائلته الصغيرة ومن ثم من اجل العائلة الأكبر (القبيلة) والعشيرة وهكذا مع تطور الحياة واستمرارها كان الانسان يبتكر ويتفنن من اجل زيادة محصوله وتراكم مقتنياته. فمن العظام والجلود الى المواشي والاراضي الزراعية ثم الى الدور والقصور وصولا الى المصانع والمعامل وشركات الإنتاج المحدودة وأخيرا الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات. كل ذلك يجري ويتنامى في ظل الاستهلاك والاستنزاف المستمر والمتزايد للثروات الطبيعية والموارد الموجودة. وقد صاحب ذلك وفي أحيان كثيرة التباعد والنفور عن الالتزام بالمبادئ الأخلاقية والتشريعات الربانية وتغييرها وتبديلها بما يتوافق ومصالح الطبقات الحاكمة المسيطرة. وتماشى بعض المفكرين وواضعي السياسات الاقتصادية عمدا او جهلا مع اهواء هذه النظم فقعدوا لها نظريات واوجدوا لها اصولا ومذاهب تتماشى مع رغبات الاستحواذ والهيمنة والتسلط. انتهى بعضها وزال، ولايزال البعض الاخر يصارع للبقاء ([3]). تارة جعلوا الانسان الفرد محور الكون وبرروا له رغبات الجشع والطمع بادعاء ندرة الموارد وشحتها وقواعد السوق وجهاز الثمن والمنافسة الكاملة وتارة جعلوا الهيمنة بيد الدولة الدكتاتورية وادواتها للتحكم بالناس وارزاقهم والتسلط على الثروات

[3] فلسفة النظام الاقتصادي الإسلامي مقارنة بالنظم الاقتصادية التقليدية الرأسمالية والاشتراكية. عويسى امين فيصل شياد. مجلة الاقتصادي الإسلامي مجلد 5 العدد 2. تموز –كانون الثاني 2016.

وفي كل تلك الأحوال كانت النتيجة واحدة ومدمرة تركزت الثروات والموارد بأيدي ثلة قليلة من الناس تحكموا في مصائر مجتمعاتهم ودولهم وأصبحت القاعدة الاقتصادية المعروفة (الغني يزداد غنى والفقير يزداد فقرا). كل ذلك والعالم الإسلامي غارق في حل مشكلاته الداخلية من الجهل والمرض والفقر والحروب المتلاحقة بفعل سياسات الاستعمار البغيض الذي جثم قرونا طويلة على مقدرات الشعوب واستغلها وتمادى في ذلك. وكانت احدى مصائب العالم الإسلامي ركونه الى الأنظمة الاقتصادية العالمية المتعاملة بالديون والفوائد فسار على منهاجها واقتفى أثرها وربط اقتصاديات بلاده به فتفاقمت الازمات وارتفعت المديونيات وتخلفت التنمية. وقد كان لتطور الدراسات الاقتصادية من وجهة نظر العلوم الشرعية الإسلامية أثر بارز في ظهور وانتشار اجتهادات وفتاوى عدد من العلماء المجتهدين الواعين لدورهم في تصحيح مسيرة الامة والاخذ بيدها نحو تطبيق مبادئ الشريعة في باب المعاملات. نجحوا منذ ما يقارب النصف قرن في إيجاد مؤسسات مالية إسلامية ملتزمة بأحكام الشريعة في التعاملات المالية نمت وتطورت وفرضت وجودها في أسواق المال المحلية والدولية [4]. ومع تمادي دول الغرب في الركون الى أصول وقواعد النظام الرأسمالي ظهرت نتائج التعاملات المستندة الى القروض والفوائد والمعتمدة على أسواق غير حقيقية في دخول دول عديدة في ازمات مالية متلاحقة وكوارث نقدية وبنكية أدت الى تهاوى عملات وافلاس بنوك وتشرد الالاف من منازلهم وفقدان ما يزيد عليهم لأعمالهم ومصادر رزقهم وحصلت اضطرابات اجتماعية عديدة وتكشفت حقائق مريعة لما وصل اليه حال الكون باسره من تلوث وفقدان للموارد وتغييرات بيئية متلاحقة وصاحب ذلك ظهور بعض الامراض والاوبئة الفتاكة التي ارهقت الأنظمة الطبية وجعلتها مشلولة. كل ذلك وأكثر دفع العديد من الباحثين والعلماء للدعوة الى إعادة التفكير مرارا وتكرارا فيما حصل وتأثير السياسات الاقتصادية على استنفاذ موارد الطبيعة ووضع خطط جديدة لانتشال الكون مما هو فيه ومحاولة تقليل الضرر للحفاظ على ما تبقى من المصادر والموارد الطبيعية. ظهرت فكرة التنمية المستدامة وتطورت الى أساليب وخطط عمل وتبعها مفهوم الاقتصاد الأخضر وضرورة دعمه وتشجيعه وتبنت الهيئات الدولية بدعم من دول العالم مشاريع مختلفة وبرامج تهدف الى تقليل الاضرار الناجمة عن التطور ومحاولة استخدام نظم صديقة للبيئة والاخذ بالحسبان الأجيال البشرية القادمة وحقها في الحياة والاستفادة من موارد الأرض. عقدت مؤتمرات لهذا الغرض وصدرت منتجات مالية خاصة بهذا الاقتصاد [5] وصار موضوع حماية البيئة والتوجه نحو بدائل للطاقة صديقة للبيئة ونظم زراعية وأساليب بناء تتوافق ومتطلبات التوجهات العالمية. كل ذلك يجري في ظل أزمات مالية متلاحقة ونقص في التمويل الداعم لهكذا توجه بسبب التباطؤ الاقتصادي الذي عم العالم منذ ما يزيد على الثلاثة أعوام اثناء وبعد ازمة وباء كورونا وبسبب الازمة

[4] الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ واهداف. د. عبد الله بن عبد المحسن الطريقي. ط11 2009. الرياض

[5] التمويل الأخضر من منظور أخلاقي –رؤية مستدامة –مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة. عبدي نعيمة. جامعة عمارثليجي الجزائر. مجلد 5 العدد 1

الروسية الأوكرانية التي قاربت العام. لذا بات ضروريا لشعوب العالم الإسلامي البحث عن بدائل لتمويل مشاريع هذا النوع من الاقتصاد سيما وان معظم دولها واقعة ضمن نطاق الخطر القريب بسبب الجفاف ونقص المواد الغذائية وصعوبة توفير مصادر الطاقة للعديد منها وهذه كانت الأسباب الرئيسة الدافعة لتقديم هذا البحث والله الموفق.

منذ عدة سنوات والعالم باسره يحاول إيجاد الوسائل الضامنة لتحقيق تنمية مستدامة وتنفيذ مشاريع الاقتصاد الأخضر الصديق للبيئة والساعي للحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان توفرها للأجيال القادمة. ولكن معظم هذه المشاريع تصطدم بصعوبة توفير الدعم اللازم والتمويل لغرض تنفيذها وجعلها الأساس للاقتصاد العالمي.

البحث يركز على تسليط الضوء على اليات وتطبيقات الاقتصاد الإسلامي المختلفة كمصدر لتمويل مشاريع الاقتصاد البيئي الهادفة الى المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة لما لها من مردودات إيجابية على الفرد والمجتمع ولما تتمتع به هذه الاليات والتطبيقات من مصلحة مجتمعية عادلة ونظام أخلاقي متميز بعيدا عن نظام القروض والفوائد المتراكمة والتي ساهمت بشكل أساسي في خلق أزمات مالية متلاحقة عانت منها معظم دول العالم المتقدمة منها والنامية وانسحبت اثارها المدمرة الى الدول الفقيرة فازدادت معاناتها وتفاقمت مصائبها وأصبحت عاجزة عن توفير مصادر للمياه والغذاء والدواء لشعوبها .

يهدف هذا البحث الى تبيان الأثر الإيجابي الممكن الحصول عليه في حال تبني الاليات الاقتصادية الإسلامية لتوفير التمويل اللازم لمشاريع الاقتصاد الأخضر ومحاولة نشر وتعميم ذلك سعيا لإبراز دور الاقتصاد الإسلامي الواعد في حل مشاكل الاقتصاد العالمي وجعله مرجعية مقبولة لدى اقتصاديات العالم بغض النظر عن انتمائها للإسلام او عدم ذلك فالاقتصاد الإسلامي والياته وتطبيقاته قد يكون طوق النجاة لهذا العالم في هذه المرحلة العصيبة من حياة البشرية.

**منهجية البحث**

لغرض الوصول الى اهداف البحث تم اعتماد المنهج الاستقرائي لدراسة مفهوم الاقتصاد الإسلامي ولتوضيح مشاريع الاقتصاد الأخضر واهداف التمويل الإسلامي وتم اعتماد المنهج الوصفي لتقديم مقترحات لتفعيل اليات التمويل الإسلامي لهذه المشاريع ودعم تنفيذها لضمان التحاق الدول المعنية ببرامج التنمية المستدامة.

**الدراسات السابقة:**

موضوع الاقتصاد الأخضر ومشاريع التنمية المرتبطة به حديثة نسبيا لذا فان عدد الدراسات المتوفرة حول الموضوع محدودة وتلتقي معظمها في اجراء دراسات محلية ميدانية لمعرفة الأثر الذي يحدثه الاقتصاد الأخضر وتطبيقاته على النمو في بلد الدراسة. وتطرق البعض منها بشيء من التفصيل الى الاساليب والوسائل التقنية المعتمدة لتنفيذ هذه المشاريع. ومن هذه الدراسات :

1-**"الاقتصاد الأخضر مسار الى تقويم النمو الاقتصادي تجارب دول مختارة مع إشارة الى العراق "بحثها ايمان عبد الرحيم كاظم 2013**. هدف البحث الى توضيح إثر الاعتماد على الاقتصاد الأخضر الصديق للبيئة في تعزيز النمو الاقتصادي وتقويمه في بلدي الدراسة تايوان والمكسيك وتجربة العراق بشكل خاص بسبب الاضرار البيئية للاقتصاد التقليدي. الباحثة ركزت على أهمية الاقتصاد الأخضر وضرورة اعتماده ودراسة واقع التحول في البلدان محل

البحث. تمت مناقشة الأثر في قطاعات الطاقة والسياحة والبنية التحتية، والصناعة، والنقل، والزراعة. البحث لم يتطرق الى أساليب تمويل هذه المشاريع لضمان تنفيذها وتحقيق الفائدة المرجوة منها .

**2-"الاقتصاد الأخضر نحو إمكانيات استخدام الطاقة الشمسية لتحقيق التنمية المستدامة (بالتطبيق على مصر)" بحثها معتز عزت عبد الغني الشيمي 2015** . هذه الدراسة ركزت على إثر الطاقة الشمسية في تحقيق التنمية المستدامة على ضوء معلومات إحصائية عن التجارب الدولية في مجال الطاقة الشمسية والاقتصاد الأخضر. خلصت الدراسة الى تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات حول الوسائل العملية والفعالة للاعتماد على الطاقة الشمسية كمصدر مناسب للطاقة في العديد من القطاعات الحياتية المهمة وبديل اقتصادي وصديق للبيئة في بلد الدراسة مصر، ولكن الدراسة لم تتطرق الى الوسائل الفعالة لتمويل هذه التوصيات والتي هي العقبة الأساسية في تنفيذ هذه المقترحات

**3- "الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين" بحثها حسام محمد أبو عليان 2017** .

الدراسة هدفت للتحقق من دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق تنمية مستدامة وإمكانية الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في تطبيق الاقتصاد الأخضر وأثر ذلك على النمو الاقتصادي وإمكانية تنفيذ هذه التجارب في بلد الدراسة (فلسطين). البحث استند الى تحليل المعلومات الإحصائية التي تم جمعها من دول متقدمة ودول نامية وقدم الباحث مقترحات في مجالات الطاقة والزراعة والتنوع الحيوي وهي جميعا قطاعات حيوية لا غنى لاي بلد عنها. واوصت الدراسة بضرورة تبني سياسة الاقتصاد الأخضر ودعمها. ومجددا لم يتم التطرق الى أساليب التمويل ومصادرها.

**4-" اليات تمويل الاقتصاد الأخضر للتوجه نحو التنمية المستدامة عرض تجارب بعض الدول" بحث مشري عبد الرؤوف 2019/2018**. هذه الدراسة ركزت على توضيح أهمية الاقتصاد الأخضر وتطرقت الى شرح الجوانب الإيجابية للمشاريع التي تم تنفيذها في البلدان الثلاث محل الدراسة وكيف ان الخطط الوطنية لهذه الدول أدرجت مشاريع من هذا النوع ضمن الخطط السنوية وكيف تم تشريع القوانين الخاصة بذلك وتم بحث العديد من هذه المشاريع والقطاعات الزراعية والصناعية التي تم تمويلها والفوائد والمزايا التي اضافتها. البحث متميز في شرح الجوانب التفصيلية لكل ما تم ذكره وشرح اليات التمويل المعتمدة من هذه الدول. نقطة الخلاف الجوهرية ان وسائل التمويل التي تم بحثها هي جميعا وسائل تقليدية مستندة الى القروض والفوائد الربوية والتامين وإعادة الائتمان وغير ذلك من طرق تمويلية تضيف أعباء إضافية على المستفيدين وتتسبب في أحيان كثيرة في إعاقة تنفيذ المشاريع وافشالها..

يركز البحث على أساليب التمويل الإسلامية ويقصر التعامل على المؤسسات المالية الإسلامية لغرض تمويل مشاريع متوافقة مع سياسات الاقتصاد الأخضر بعيدا عن الأساليب التقليدية المستندة للقروض وفوائدها والتي كانت سببا رئيسيا فيما وصل اليه العالم من تفاوت طبقي وفقر واهمال للفئات المهمشة مع اهتمام متزايد بالفئات الغنية وتمكينها من موارد الاقتصاد مما منحها السيطرة المطلقة في بعض الدول. لذا فان الأسلوب التمويلي المقترح في هذا البحث يتميز باعتماده الكلي على أساليب تمويل شرعية واليات معتمدة من البنوك والمصارف الإسلامية التي اصبحت منتشرة في العديد من الدول الإسلامية وتلاقي قبولا ورواجا من الشعوب والمؤسسات وباتت تشكل نسبة لا يستهان بها في أسواق المال العالمية.

**مفهوم الاقتصاد الإسلامي وأركانه**

ورد في كتاب موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة الصادرة عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية في مصر.. ص 40 تعريف للاقتصاد الإسلامي. لغة: من مادة* قصد * قصد في الامر أي توسط فلم يفرط، واقتصد في النفقة / لم يسرف ولم يقتر.

اما في الاصطلاح / فهو دراسة ما جاء بالشريعة الإسلامية متعلقا بالاقتصاد في اقسامها الثلاثة: العقيدة والفقه والأخلاق فهو يستوعب الآراء الاقتصادية للمفكرين المسلمين بما لا يتعارض والنصوص الشرعية كما انه يستوعب الآراء التي يقولها المسلمون في العصر الحالي او المستقبلي. (أ د. رفعت العوضي). وهناك أكثر من صيغة تعريفية لعلم الاقتصاد الإسلامي. تباينت الفاظه ومبانيه واجتمعت اصوله ومرجعياته ويجمع من تطرقوا الى بحثه وشرحه على ان المصدرين الاساسين له هما مصدري التشريع في كل شان من شؤون الحياة العامة والخاصة (القرآن الكريم والسنة المطهرة) ثم ينتقل الباحثون الى ما تلاهما من الدلائل الشرعية النقلية والعقلية. وليس هناك مشاحة في الالفاظ والمباني، بل العبرة بالمقاصد والمعاني. ومن هذه التعريفات :

1-هو العلم الذي يبحث في أسباب المشكلة الاقتصادية وكيفية علاجها في إطار الشريعة الإسلامية

2- العلم الذي يبحث في أحسن الطرق للكسب الحلال وانفاقه وتوزيعه وتنميته لتحقيق مصالح الامة الإسلامية وزيادة قوتها. (6)

3-مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القرآن والسنة والبناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر/ د. محمد عبد الله العربي

الاقتصاد الذي يوجه النشاط الاقتصادي وينظمه وفقا لأصول الإسلام وسياسته الاقتصادية. د. محمد شوقي الفنجري (7)

ويمكن الجمع بين كل هذه التعريفات وغيرها الى ان الاقتصاد الإسلامي هو ذلك النوع من العلوم والممارسات والقواعد الذي يستند الى الضوابط الشرعية في التعامل مع المال كسبا وتنمية وأنفاقا. وفي بداياته الأولى وجذوره التاريخية منذ العهد النبوي الشريف تأسس على مبادئ ربانية وقيم أخلاقية نبذت كل مفاهيم الطمع والجشع والانانية وحرمت ممارساته فمنع الربا والاحتكار وضبط حرية الأسواق وحث على عدم الاسراف في الاستهلاك وشجع التكافل والتعاون الاجتماعي ومنع تعطيل الموارد الاقتصادية مما شكل منهجا ثابتا ومتوازنا للأسواق المالية والتجارية طوال عهد الدولة الإسلامية منذ عهد الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ولغاية عهد السلاطين في الدولة العثمانية. من أولى خصائصه عدم وجود مشكلة ندرة مطلقة للموارد الاقتصادية لأنه يؤمن بان الموارد الاقتصادية رغم انها نادرة نسبيا فهي كافية لجميع سكان الأرض في حال استخدامها بكفاءة وعقلانية. ولان علم الاقتصاد جزء من علوم اجتماعية متعددة يرتبط بعضها بالقيم والمفاهيم فهو يحث الانسان على تهذيب وتنظيم احتياجاته بحسب أولويات وضروريات الحياة وليس كما تسعى الأنظمة الاقتصادية الوضعية الى جعلها لانهائية ولا يمكن اشباعها. (8)

---

6) الاقتصاد الإسلامي بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق. عبد الرحمن يسري ط 2. 2000. جدة

7) - الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ واهداف. د. عبد الله الطريقي ط 11. الرياض 2009/ مرجع سابق

8) بواكير الفكر الاقتصادي الإسلامي منذ فجر الإسلام / مجلة الدراسات الدينية / حزيران / 2021 / د. عدنان عويدة / انقرة / تركيا) Adnan Oweida. Islamic law Ankara -Turkey

اركان الاقتصاد الإسلامي: يستند الاقتصاد الإسلامي في كل تعاملاته على مبادي أساسية ثلاث [9]

1- مبدأ الملكية المزدوجة: يقر النظام الإسلامي بحق الفرد في التملك مادام هذا التملك نتج عن طرق شرعية لا تحايل ولا غبن فيها كما اقر بالملكية العامة او ملكية الدولة للمصادر والموارد الرئيسية، والمهمة كالماء، والطاقة، والأراضي. وبهذا فقد اثبت النظام الإسلامي التوازن المطلوب في حقوق الملكية فلم بنحرف مع النظام الرأسمالي في تعظيم المصلحة الفردية ولم يميل مع النظام الاشتراكي في تعظيم سلطة الدولة ومنحها حق التحكم بمقدرات الشعوب.

2- مبدا الحرية الاقتصادية: منح الإسلام لاتباعه حرية التملك والتصرف وممارسة النشاطات التجارية والمالية ضمن الضوابط الشرعية ودون الضرر للأخرين. فللمسلم حق الاكتساب المشروع والانفاق المتوازن دون سرف او تبذير كما ضمن له الإسلام حق الاستثمار والتنمية والادخار.

3- مبدا العدالة الاجتماعية: وهي ركن مهم استندت له العديد من الواجبات الشرعية ضمن مفاهيم مجتمعية متكاملة واقعية بعيدة عن التنظير. فالإسلام جعل المال لله والفرد مستخلف فيه وهو نائب او وكيل يقوم بالتصرف بما فيه مصلحة المجتمع باسره وهو اول دين ونظام اقر حق الفقير والمحتاج وجميع الفئات الضعيفة والمهمشة في الحصول على موارد العيش من باقي أبناء المجتمع بنظام الزكاة والصدقات المتميز في ابعاده الإنسانية والاقتصادية.

**الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة**

في اعقاب الثورة الصناعية العالمية ودخول العالم في حروب ومعارك من اجل السيطرة على الموارد وتعظيم المنافع وتحقيق مبادئ الاقتصاد الرأسمالي في مطلق حرية التملك والتصرف الفردي ومشاركة النظام الاقتصادي الاشتراكي لنفس المنهج ولكن لصالح الدولة المتفردة بالسلطة تم استعمار دول وقارات بأكملها بهدف الاستحواذ على مقدرات وموارد هذه الدول لصالح المستعمر لدعم وتطوير اقتصاداته دون الاهتمام للخسائر والاضرار المترتبة على هذه الدول المستضعفة .ورغم ان العديد من هذه الدول حصلت على استقلالها السياسي بموجب ميثاق الأمم المتحدة غير ان اقتصاداتها استمرت بالتبعية والارتباط المباشر بالدول المستعمرة. ان العلاقة الاقتصادية غير المتكافئة والتبادل غير المتوازن وأسلوب الاستثمارات والمعونات شكل إعادة استعمار بوجه اخر [10]. ومع تنامي وعي الشعوب بأهمية الاقتصاد وضرورة إيقاف الاستنزاف المتواصل للموارد والثروات من قبل الدول المتقدمة ومناصرة العديد من الهيئات والمؤسسات الدولية لهذا الحق الوطني بدأت حركات مناصرة للبيئة ومناهضة للسياسات الاقتصادية السائدة بالتحرك الجماعي وتنظيم الاحتجاجات والإضرابات العامة. وفي عام 1972 كانت الاستجابة الأولى من الاسرة الدولية فتم عقد مؤتمر ستوكهولم للتنمية البشرية ودخل العالم في مرحلة من الوعي العام للتفكير في البيئة وصيانتها والحفاظ عليها بمسمى التنمية المستدامة. ان القيمة الاجتماعية التي تمت الإشارة اليها وإقرارها في الميثاق العالمي

9) الخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي واهم المبادئ التي تحكمه / توفيق ازراك / مجلة الدراسات الدينية / 2757-5616 /كانون الأول /2020 /انقرة/تركيا

10 ) لتبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي / د. عمر فيحان المرزوقي / ط 2005

للطبيعة في أكتوبر 1982بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 7/35 حول أهمية المحافظة على الطبيعة وتنوعها والاقرار بان الجنس البشري جزء من الطبيعة وان الحياة البشرية تعتمد أساسا على تغيير وظائف الاتساق الطبيعية التي تعد مصدرا للطاقة والمواد الغذائية وبان جذور الحضارة نفسها ممتدة في الطبيعة وشكلت الثقافات البشرية وحقيقة ان العيش في تناسق مع الطبيعة يمنح الانسان فرصا أفضل للتنمية والابداع والترويح كانت البداية. وكان لمؤتمر الأرض الذي عقد في ريو جانيرو1992 الاسبقية بالمباشرة في وضع حلول جذرية للمشاكل البيئية وتم ربط البيئة بالتنمية المستدامة. وتوالت الاجتماعات والمؤتمرات اللاحقة. حيث تم وضع الاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ وتم ادراج مصطلحات مثل العدالة المناخية والانصاف وحماية النظام المناخي لمصلحة الأجيال القادمة وتم اعتماد جدول اعمال القرن الحادي والعشرين لفائدة الفئات الضعيفة كشرط مسبق للتنمية المستدامة [11] وكان للأزمة المالية عام 2008 أثر واضح في توقف المؤسسات الدولية عند الحدث بصورة عقلانية ومحاولة تقليل اثاره والسعي نحو اصلاح ما يمكن إصلاحه. وفي الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في بالي بإندونيسيا 24-26 شباط فبراير 2010 تم تقديم ورقة المعلومات الأساسية للمشاورات الوزارية حول (الاقتصاد الأخضر). وبحسب التعريف الوارد في هذه الورقة فهو (نظام أنشطة اقتصادية تتعلق بإنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات ويفضي في الأمد البعيد الى تحسن رفاه البشر ولا يعرض في الوقت نفسه الأجيال المقبلة الى أخطار بيئية او حالات ندرة ايكولوجية كبيرة).تعرضت الورقة الى شرح ملابسات الازمات التي مر بها العالم خلال العامين المنصرمين من نقص في الأغذية العالمية وندرة المياه العذبة وأزمة الطاقة وعدم استقرار أسعار السلع الأساسية وتفاقم كل ذلك مع مرور العالم بتغيرات مناخية التي انعكست اثارها جميعا على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وتم الاعتراف مؤخرا من قبل جهة دولية بمساوئ النظام الاقتصادي العالمي واضراره التي انعكست على موارد الأرض حيث تم استنزافها مما أدى الى استفحال الفقر المتفشي وتفاقم التفاوت في توزيع الثروات مما سيشكل أخطار اقتصادية واجتماعية وبيئية تمثل تهديدا مباشرا للأجيال القادمة. أطلق مصطلح (الاقتصاد البني) على الاقتصاد العالمي الطاغي [12.] وفي المقابل كان الاقتصاد الأخضر هو الاقتصاد الذي يقلل من الانبعاثات الكربونية وتزداد فيه كفاءة استخدام الموارد ويستوعب جميع الفئات العمرية وبانه واحد من الأسباب التي تؤدي الى تطور ونمو البشرية وسيصبح المجتمع عادلا في توزيع الموارد وان تحقيقه سوف يؤدي بشكل ملحوظ الى تقليل الاخطار والندرة البيئية [13]. وبالرغم من وجود خصائص مشتركة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في البيئة والاجتماع والاقتصاد والإدارة، ولكن يجب تطويع الاقتصاد الأخضر لأولويات الدول وظروفها الخاصة وينبغي عدم استخدامه كوسيلة لفرض القيود التجارية او الشروط التمويلية وينبغي ان يرتكز على كفاءة الموارد والاستهلاك المتوازن والإنتاج المستدام [14]

---

[11] ) من مؤتمر 1972 الى ريو 20 / مدخل لتقييم السياسات البيئية /مجلة البحوث الاقتصادية العربية / العددان 63-64 / صيف -خريف 2013 / الباحث شكراني الحسين / المغرب.

[12] ) UNEP/GCSS.XI/10/Add.1

[13] ) التمويل الإسلامي الأخضر ودوره في خدمة التنمية المستدامة (السندات الإسلامية الخضراء في ماليزيا أنموذجا) عبد القادر حفاي- رحيمة شخوم / مجلة دفاتر اقتصادية / 2018

[14] ) التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتعزيز التنمية المستدامة بالجزائر في ظل بحث عن بدائل للمحروقات. د. سكينة حملاوي. د. رحيمة بوصبيع صالح. د. عمار مصطفاوي / المؤتمر العلمي الدولي الأول / 2020 عن الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

اهداف الاقتصاد الأخضر:

يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية التي يسعى الاقتصاد الأخضر لتحقيقها بالفقرات التالية:

1-توفير فرص العمل 2- تقليل الفقر 3- تحقيق النمو المتوازن 4- المحافظة على موارد الطبيعة 5- توفير الامن الغذائي 6- المحافظة على مستوى منخفض من التلوث 7- السيطرة على معدلات النمو السكاني 8- التخطيط الحضري المستدام 9- تحقيق الامن والسلام 10- توفير الصحة الجسدية والنفسية 11- زيادة المشاركة المجتمعية 12- تغيير أنماط الاستهلاك. (ايمان عبد الرحيم كاظم).

القطاعات المعنية بالاقتصاد الأخضر

1-الطاقة / قطاع الطاقة المتجددة وتشمل نوعين من المصادر (طاقة متجددة تقليدية باستعمال المخلفات العضوية النباتية والحيوانية المعالجة وطاقة متجددة جديدة مثل الطاقة الشمسية والطاقة المائية وطاقة حرارة الأرض الجوفية).2-العمارة الخضراء بالتركيز على العمارة التي تحافظ على المياه في ضوء محدودية الموارد وتقلل من استهلاك الطاقة الكهربائية.3- النقل المستدام الأكثر امانا وسلامة والاقل إصدارا للضجيج وانبعاث الغازات الدفيئة 4- المياه 5- تدوير المخلفات 6- الزراعة المستدامة [15] .لذا نجد ان معظم دول العالم المتقدمة منها والنامية أصبحت تضع التحول نحو الاقتصاد الأخضر هدفا استراتيجيا تسعى اليه ضمن خططها ومشاريعها لاعتبارات اقتصادية وتحقيقا للعدالة الاجتماعية سعيا للمحافظة على الموارد الطبيعية لغرض الاستغلال المستدام وحفاظا على حقوق الأجيال القادمة وقد تم تداول مشكلة التمويل وتوفير النظام المالي في معظم البحوث والدراسات التي تحدثت عن هذا النوع من الاقتصاد كون معظمها مشاريع مرتبطة بمؤسسات صغيرة او متوسطة وسيكون من الصعب الحصول على التمويلات البنكية بعيدة المدى لعدم توفر الضمانات المطلوبة[16]

**مفهوم وآليات التمويل في الاقتصاد الإسلامي:**

وضع النظام الإسلامي شروطا ومعايير يمكن من خلالها ممارسة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية بما يتوافق والنظرة الشاملة للإسلام في مجمل الحياة البشرية. وهي قواعد واصول عامة ثابتة لا تتغير. يستند الإسلام في نظامه الاقتصادي المالي التمويلي على تعاون راس المال والعمل في مشروع مثمر فهو يشترط تقديم ثروة عينية او نقدية من مالكها بقصد تنميتها والربح منها الى شخص يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الاحكام الشرعية وبذلك نلاحظ حرص الإسلام على تسليم المال للعامل وان يكون هذا المال مما ينمو بالعمل وهذا يشمل كل أنواع الأموال التي لها خاصية النماء الذاتي مثل البذور التي تتحول الى الثمار والأرض التي تخرج المحصول والحيوانات التي تتكاثر وتتوالد وكل ذلك بجهد وعمل متواصل وحقيقي وهناك عدة صيغ اباحها الشرع لتحقيق هذا الجانب في المشاريع الزراعية فأقر المزارعة والمساقاة واباح بيع السلم للمحصول الذي لم ينضج بعد على ان يسلم عند نضجه [17] لتسهيل أمور المزارعين وضمان توفير الدعم الكافي للمشاريع الحيوية وتحقيق الامن الغذائي . اما في عروض التجارة فأباح

---

[15] ) الاقتصاد الأخضر المفهوم ...والمتطلبات في التعليم / اعداد مجموعة باحثين / القاهرة / مجلة العلوم التربوية / العدد 3 ج 1 يوليو 2014

[16] ) دور الاقتصاد الأخضر في تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر) مجلة افاق للبحوث والدراسات العدد 4 حزيران 2019 / بديار امينة، بكريتي لخضر

[17] ) (مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي) د. منذر قحف ط 3 2004.

المضاربة والمشاركة والمرابحة وبيع الآجل والاستصناع تشجيعا لأصحاب المهارات والحرف وضمان حصولهم على تمويل كافي. وتعد مشكلة التمويل اكبر المشاكل التي تواجه أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر حيث يتعذر حصولهم على التمويل المطلوب بسبب الاشتراطات والضمانات التي تطلبها البنوك التقليدية والمؤسسات المالية ذات الفوائد . ويندرج تحت كل نوع من الأنواع السابقة للتمويل الإسلامي العديد من التطبيقات والاليات الممكن استعمالها بشرط الالتزام بالقواعد الشرعية من تحريم الربا والغرر والغش واكل أموال الناس بالباطل كذلك فان تقديم الخدمات المالية كالوكالة والكفالة والضمان والرهن والاجارة والجعالة هي من الخدمات المباحة بشرط الالتزام بضوابطها الشرعية وعدم الاخلال بقواعده [18] **يجب ان تكون عمليات التمويل حقيقية وليس على الأوراق وفي المستندات واجهزه الحاسوب. التنمية تكون للاقتصاد الحقيقي وعلى أصول عينية وليس نقدية وعدم التعامل بالفائدة يكون الأساس، الضمان بالخراج او الغنم بالغرم، المشاركة في العوائد ومشاركة بالمخاطرة، عدم جواز التعامل بالدين وإعادة تداوله ونقله فلا يمكن التعامل به.**

**الأهداف التمويلية للاقتصاد الإسلامي ومشاريع الاقتصاد الأخضر:**

يمكن ملاحظة أوجه التشابه الكبيرة بين اهداف التمويل الإسلامي واهداف المشاريع المتعلقة بالاقتصاد الأخضر وكما يلي:

1-يشترط النظام التمويلي الإسلامي التعاون في المشاريع المثمرة الحقيقية بين راس المال والعمل ويرفض كل اشكال الاقتصاد الوهمي من المضاربات غير المشروعة ونمو راس المال بالفوائد المتراكبة والقروض الربوية ومذهب تعظيم الأرباح الذي جنحت اليه فلسفة النظام الاقتصادي الرأسمالي دون الاهتمام بالمسئوليات الاجتماعية والأخلاقية وهو ما يمثل بالضبط المعيار الأخلاقي في الاقتصاد الأخضر الذي يسعى لخلق اقتصاد يوفر استقرار واستدامة بيئية واجتماعية. ان الاقتصاد العالمي والذي ارتكز لسنوات طويلة على مبدأ واحد قائم على الفردية والانانية من خلق الثروات وتعظيم المنافع لأصحاب الأموال دون الاهتمام بباقي الفئات الضعيفة والمهمشة والذي تسبب في زيادة الفوارق الطبقية وتصاعد حدة الانقسام داخل المجتمع الواحد ولم يلتفت الى حقوق العمال والموظفين الا بعد تنامي الاحتجاجات الشعبية والتظاهرات المستمرة والانتقادات اليومية. فالاقتصاد الإسلامي وضع من البداية الموازين الدقيقة لتلافي هكذا نتائج مجتمعية مدمرة فهو يرتكز الى عدد من القواعد المالية الشرعية التي وردت بنصوص قرآنية ثابتة لا تقبل التغيير ومنها:

يسألونك ماذا ينفقون قل العفو / سورة البقرة اية 19. ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل / سورة البقرة اية 188. ياأيها اللذين امنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين / سورة البقرة اية 278. كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم / سورة الحشر اية 7 .واتوهم من مال الله الذي اتاكم / سورة النور اية 33. وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم / سورة الذاريات اية 19

وبهذه النظرة الربانية الشاملة لكل البشر يتحقق مبدا العدالة الاجتماعية ويلتفت المجتمع الى الفئات المحرومة والضعيفة بعين العناية والرعاية فتزول الأحقاد وتذوب الكراهية في بحر العطاء والمواساة .

[18] (اليات تطبيق نظام نقدي إسلامي / رسالة دكتوراه. عمار مجيد كاظم / الجامعة المستنصرية / العراق 2009.

2-في القاعدة النبوية الشريفة / (المسلمون شركاء في ثلاث، في الكلأ، والماء، والنار) اخرجه الامام أحمد وأبو داوود. حرص الإسلام على تثبيت مبدا الملكية الجماعية خصوصا في الموارد الطبيعية القليلة والنادرة التي يحتاجها الناس. عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما (ان النبي صلى الله عليه وسلم مر بسعد وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف ياسعد؟ قال أفي الوضوء سرف. قال نعم وان كنت على نهر جار) اخرجه ابن ماجة والبيهقي. فاذا كان الإسلام رفض الاسراف في الماء للوضوء وهي عبادة يومية يتقرب بها الانسان لخالقه فكيف بما سواها من اعمال الهدر للماء وتسرب ملايين الأمتار المكعبة من الماء الصالح للشرب الى البحار؟ وفي تقرير للأمم المتحدة عن المياه حول العالم نشر في اذار مارس 2021 تحدث عن ان واحد من كل ثلاثة اشخاص في العالم يفتقر الى الوصول الى مياه شرب آمنة وهناك تخوف من ان يصل 5.7 مليار شخص من سكان العالم الى العيش في مناطق تندر فيها المياه لمدة شهر واحد على الأقل في السنة. وان المتوقع ان يزداد الطلب العالمي على المياه بحلول 2040 الى أكثر من 50%. وقد ثبت هذا التقرير الحاجة الحقيقية لاستثمارات كبيرة في البنية الأساسية للمياه والتي تعتبر من حقوق الانسان وان المياه والتنمية المستدامة مرتبطان بشكل كبير [19] ان العديد من الدول الإسلامية بدأت تعاني من ظاهرة الجفاف وشحة المياه وعدم توفرها او توفرها، ولكن بكلفة عالية قد لا يستطيع أصحاب الدخول المحدودة تحملها. من هذا المبدأ الإنساني يمكن ان تنطلق تمويلات الاقتصاد الإسلامي لهذه القطاعات المهمة والحيوية من حياة الناس بما يتطابق والتمويل الأخضر الذي يهدف الى التمويل البيئي وهو ما يعني الاستثمارات في قطاعات حيوية ومن أهمها الماء وموارده والمساحات الخضراء ومصادر الطاقة.

3-في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم (من أعمر ارضا ليست لاحد فهو أحق بها) رواه البخاري /فتح الباري في شرح صحيح البخاري / باب المزارعة. (من احيا ارضا مواتا فهي له / حديث صحيح صححه الالباني) (من احيا ارضا ميتة فهي له وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنوات كتاب الخراج يحيى بن ادم باب التحجر واصطلاح متحجر من الأحجار اذ كان العرب يضعون احجارا يحددون بها الملكيات. من هذه النصوص نلاحظ حرص الإسلام على استغلال الأراضي وعدم تركها لتبور وتفقد قيمتها التشغيلية وهذا بالضبط ما تعاني منه العديد من الدول الإسلامية التي تركت مساحات شاسعة من الأراضي لتجابه الجفاف والتصحر بدلا من احيائها وتحويلها الى سلال للغذاء. فالعديد من هذه الدول الغت النظام الاقطاعي الزراعي وتوجهت نحو توزيع الملكيات وتفتيتها لتشجيع صغار المزارعين على استغلالها، ولكن الدعم لهذه الطبقات الفقيرة بالبذور او الأسمدة او انشاء مشاريع للري كانت محدودة جدا وضمن شروط مجحفة ومن استطاع الزراعة ووفق فيها يجابه مشاكل التسويق لمنتجاته بسبب غياب الحماية الوطنية لهذه المنتجات والاستيراد غير المسؤول للعديد منها مما تسبب في خسارة إضافية لهؤلاء المزارعين. ان من المحزن المعيب ان نجد بلادا إسلامية تعاني من القحط والجوع ويموت اطفالها من سوء التغذية وفيها من الموارد الطبيعية التي لو أحسن استغلالها لفاقت دولا متقدما في تنوع وحجم منتجاتها. ولكن كل المشاريع تحتاج لتمويل والبنوك التقليدية لا تمول الا بضمانات وبقروض ربوية. ومن هنا يمكن التوجه الى المؤسسات المالية الإسلامية للتعاقد مع هذه الفئات ضمن اليات المزارعة أو المغارسة او المساقاة الإسلامية وبالإمكان ان تتولى هذه المؤسسات التسويق لهذه المنتجات

[19] في اليوم العالمي للمياه / اخبار الأمم المتحدة /news.un.org

عبر عقود السلم والسلم الموازي ويكون ذلك عن طريق طرح الصكوك التمويلية الخضراء الموافقة لخطط الاقتصاد الأخضر العالمية باختلاف نمط التمويل وجعله إسلاميا. ان التجربة الماليزية المتميزة في اصدار السندات الإسلامية الخضراء ونموها بشكل متسارع ونجاحها في تحقيق تغيير اقتصادي وجذب المستثمرين لتؤكد بشكل لا يقبل الشك إمكانية تكرار التجربة وفرص نجاحها في دول أخرى ومشاريع متنوعة جديدة إذا تم اجراء دراسات الجدوى بصورة منضبطة ودقيقة [20].

4- لا يوافق الاقتصاد الإسلامي على تمويل أي مشاريع ضارة بالإنسان او الحيوان او البيئة كون المبدأ الإسلامي لوجود الكون يعتبر ان كل ما اوجده الخالق جلا وعلا انما وجد لخدمة الانسان (ان في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما انزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون) سورة البقرة اية 164. هكذا عندما يؤمن المسلم ان كل ما على الأرض وفي السماء ومابين السماء والأرض مخلوق مثله له حق في الوجود وعليه واجب في هذه الحياة فان سمة الاحترام والتقدير لمخلوقات الله تمنعه من الاعتداء والتجاوز وإلحاق الضرر بهذا الكون. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ما من مسلم يغرس غرسا او يزرع زرعا فيأكل منه طير او انسان او بهيمة الا كان له صدقة) رواه الشيخان عن انس رضي الله عنه. وعنه أيضا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال (ان قامت الساعة وفي يد احكم فسيلة فان استطاع الا تقوم حتى يغرسها فليغرسها.) رواه الامام احمد في مسنده والبخاري في الادب المفرد. وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (لا يبولن احكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه) متفق عليه. كما نهى صلى الله عن البول في ظل شجرة مثمرة او في قارعة الطريق (قال صلى الله عليه وسلم: اتقوا اللاعنين، الذي يتخلى في طريق الناس او في ظلهم) رواه مسلم. وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: (اتقوا الملاعن الثلاث / البراز في الموارد وقارعة الطريق وفي الظل) رواه أبو داود. فلا يوجد في تاريخ البشرية دين حض على العناية بالبيئة ونظافتها وحذر من تلويثها بعقوبات ربانية مثل الإسلام ومنهجه وشريعته فكان الدافع للمحافظة على البيئة مربوطا بمراقبة الهية وليس قانونية او مجتمعية. وقد اهتم الإسلام كثيرا بالكائنات الحية ووردت نصوص قرآنية عديدة ذكرت اصنافا من الحيوانات والطيور والحشرات كالنحل والنمل وحثت العديد من الأحاديث النبوية الشريفة على الاحسان الى الحيوانات والاهتمام بها مما يمكن ان يشكل سابقة إسلامية في حقوق الكائنات الحية [21]. وقد روي في الصحيحين عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: عذبت امرأة في هرة حبستها حتى ماتت جوعا فدخلت فيها النار. قال فقال والله اعلم: لا انت اطعمتها ولا سقيتها حين

[20] التمويل الإسلامي الأخضر ودوره في خدمة التنمية المستدامة / السندات الإسلامية الخضراء في ماليزيا انموذجا / مصدر سابق

[21] رعاية الكائنات الحية في الإسلام ز الحيوان والبيئة في الحضارة الإسلامية. د. راغب السرجاني. قصة الإسلام.islamstory.com

حبستيها ولا انت أرسلتها فأكلت من خشاش الأرض. وفي الحديث الذي رواه ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتخذوا شيئا فيه الروح غرضا. رواه مسلم. والمراد بالغرض الهدف للرمي او ما شابه لان فيه تعذيب للحيوان واتلاف للروح من غير سبب وتضييع للمال وتفويت للاستفادة منه. ويمكن بذلك فهم الموازنة المعتدلة للإسلام فهو قد اباح ذبح الحيوانات والمواشي المباح اكلها للاستفادة منها والتغذي عليها وفي ذات الوقت حرم أي قتل لجميع الكائنات بغرض التسلية او الاتلاف غير المسؤول. وهذه هي مبادئ مشاريع الاقتصاد الأخضر التي تدعو للحفاظ على الكائنات الحية والسعي لعدم انقراضها والمحافظة على التوازن الطبيعي الموجود على هذا الكوكب والاهتمام بتنمية الموارد لضمان مستقبل الأجيال القادمة والحفاظ على البيئة من كل اشكال التلوث.

**الخاتمة:**

وبعد فقد كان موضوع البحث عن مشاريع الاقتصاد الأخضر وطرق تمويلها من المواضيع الحديثة والتي جرى مؤخرا التركيز عليها من قبل الدول والمنظمات ذات العلاقة والتي تم التطرق اليها من وجهات نظر متعددة، ولكن الامر الجديد الذي تطرق اليه هذا البحث هو الاستعانة بمنظومة التمويل الاقتصادي الإسلامي لغرض تمويل هذه المشاريع في الدول الإسلامية لتجنيب الافراد والمؤسسات الاضرار والعقبات التي تسببها التمويلات التقليدية والتي ظهرت اثارها المدمرة على الشعوب والأمم وبدرجات مختلفة. ان مما يتنافى مع قيم العدالة والإنسانية ان تتعرض بعض الدول والشعوب لنقص في المياه او المواد الغذائية يفضي الى قحط ومجاعة تتسبب في موت العديد من الأطفال وكبار السن والمرضى وفيها من الموارد الطبيعية التي لو أحسن استغلالها في مشاريع تنموية لتحولت الى سلال منتجة تفوق الدول المتقدمة. لقد ترك لنا الخليفة العادل عمر بن الخطاب رضي الله عنه نموذجا يحتذى به في إدارة عمليات التنمية المستقبلية عندما منع توزيع الأراضي المفتوحة في العراق وبلاد الشام على الجند لضمان حقوق الأجيال القادمة في الاستفادة من خيرات هذه الأراضي وعدم تحولها الى اقطاعيات خاصة يتمتع بها عدد من الأشخاص ويحرم منها باقي أبناء المجتمع برغم التضحيات والعمل الشاق الذي بذله هؤلاء الفاتحون لتحرير هذه الأراضي. لقد ضمن الإسلام حد الكفاية لكل فرد وليس مجرد الكفاف وسعى لإقرار التشريعات الكفيلة بتوزيع الثروات وعدم استئثار اقلية من الافراد او الدول ليعم الخير على الجميع. ان بعض العلماء اللذين أفتوا انه في حال مات فرد من أبناء المجتمع جوعا اعتبار اهل كل ذلك البلد مشاركين في قتله ويتوجب عليهم دفع الدية دليل على البعد الإنساني والأخلاقي الذي جاء به الإسلام وأوصى اتباعه بالالتزام به. كما ان لسمة الزهد والاقلال من الرفاهية التي اتسم بها العديد من صحابة رسول الله ومنهم أبو ذر الغفاري رضي الله عنه ظلت قرونا عديدة تحث المسلمين على عدم التوسع في المباحات ونبذ الترف والرفاهية الزائدة والتفكير في الاخرين ومساعدتهم [22].

[22] ) ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية واهمية الاقتصاد الإسلامي. د. محمد شوقي الفنجري

**النتائج والتوصيات:**

1- ان من اهم المصادر التمويلية في الاقتصاد الإسلام والذي اثبت نجاحه على مرور الأزمنة والعصور هو النظام الوقفي المتميز للعالم الإسلامي وتفرعاته وتشعباته العديدة. فنكاد لا نجد بابا من أبواب الخير الا وقد ساهم فيه الوقف وضمن تمويله واستمرار عمله. سيكون مفيدا جدا الاستناد الى هذا الباب العظيم من أبواب التمويل لضمان تنفيذ مشاريع الاقتصاد الأخضر بصورة منضبطة ومفيدة. سيكون مشجعا إطلاق بعض الأسماء المحببة على مشاريع وقفية داعمة للاقتصاد الأخضر بمبالغ بسيطة والاستفادة من تجارب الدول الإسلامية السابقة التي اثبتت نجاحها في معالجة تصحر الأراضي وزيادة المساحات الخضراء وجعل ذلك من أبواب القربات الى الله عزوجل. مشروع وقف الديانة التركية في موضوع غرس الأشجار ببرنامج (فسيلة واحدة) والذي يشجع المسلمين على التبرع بميلغ بسيط من اجل غرس شجرة في حملة كبيرة ترعاها دائرة الأوقاف تحت شعار (بدانا حملة بر واحد وفسيلة واحدة لكي نترك للأجيال القادمة بلدا مخضرا) [23] نموذج ناجح .العديد من المسلمين يودون المساهمة بالأعمال الخيرية ويتمنون ان تكون لهم مساهمة في صدقة جارية سيكون مشجعا جدا ان يتم تنظيم مساهمات بمبالغ بسيطة لغرض تشجير الأراضي ومنع تصحرها ومنع العواصف الترابية المتأتية منها والتي باتت تشكل تلويثا كبيرا في العديد من الدول .

2- تشجيع المتخصصين في الاقتصاد الإسلامي لوضع الصيغ العملية المباشرة لتمويل مشاريع الاقتصاد الأخضر والاستفادة من النماذج التي تم طرحها من قبل الدول والمؤسسات على ان يتم تنظيمها بما يتوافق والاسس الاقتصادية الإسلامية وبما يناسب طاقات وإمكانات المؤسسات المصرفية الإسلامية. لقد كان لبنك الاستثمار الأوربي في عام 2007 مبادرة اصدار السندات الخضراء والتي تم تداولها فيما بعد وبات يتم إصدارها من قبل منظمات دولية متعددة وشركات وبنوك كبرى وحتى بعض الحكومات والبلديات الوطنية. من المفيد للمؤسسات المالية المصرفية الإسلامية انشاء صناديق استثمارية خاصة بمشاريع المياه والطاقة يتم طرح صكوكها للاكتتاب من قبل المشاركين ونحقق بذلك قيمة مضاعفة من محلية التمويل واستثمار الاموال المجمدة للأفراد والمؤسسات. يمكن تنظيم مسابقات تحفيزية للبحوث والمشاريع كما يمكن ان يتم الدعم من المؤسسات المالية الإسلامية لدعم مراكز البحوث وتشجيعها.

3- إيجاد حوافز استثمارية مشجعة لغرض الاستفادة من دعم وتمويل مجتمعي عبر المؤسسات المالية الإسلامية لغرض تمويل مشاريع الزراعة وتطوير الامن الغذائي الذي بات حاجة ملحة بعد التطورات الإقليمية وتوقف العديد من سلاسل الامداد الغذائي بما يهدد الشعوب الحالية واجيالها القادمة وتوفير فرص العمل للألاف

[23] ) موقع وقف الديانة التركي. https://tdv.org

من خريجي الجامعات والمعاهد الزراعية واللذين لا يحصلون على فرص عمل ويشكلون تهديدا مجتمعيا تحت ضغط الحاجة والعوز. ان تبني المؤسسات المالية الإسلامية لمشاريع الزراعة والامن الغذائي سيشكل عامل تنموي للمجتمع بأكمله.

4- التفكير جديا بالمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغيرة وخصوصا مشاريع توليد الطاقة النظيفة والتي تمكنت العديد من الدول من استثمارها لتامين الاحتياجات اليومية للأسر المحدودة الدخل والتي لا تتمكن من تسديد فواتير الطاقة الآخذة بالزيادة يوميا مع تصاعد أسعار مصادر الطاقة التقليدية وتقلبات أسواقها المحكومة بقرارات سياسية يدفع ثمنها الفئات الضعيفة من الشعوب والافراد. في حال تبني المؤسسات المالية الإسلامية لتمويل هذه المشاريع فان العديد من الصيغ والتطبيقات المالية الإسلامية يمكن الاستعانة بها كعقود الاستصناع وصيغ المرابحة او المشاركة سوف تكون ذات اثر تمويلي متميز ومورد استثماري للمؤسسات المالية بصيغ شرعية مقبولة .

5- التعاون الإقليمي بين دول المنبع ودول المصب للأنهار والروافد سيما وان العديد من الدول الإسلامية متجاورة ومشتركة في هذه الثروات المائية فيمكن ان يتم اصدار سندات او صكوك إسلامية خضراء لتمويل مشاريع السدود والخزانات وشبكات مياه الري والتي تعود بالفائدة على معظم هذه الدول وشعوبها.

6- الاستعانة بمنظمة التعاون الإسلامي وهيئاتها المالية كالبنك الإسلامي للتنمية في تولي مسئولية اصدار السندات والصكوك والأسهم الإسلامية الخضراء لتمويل مشاريع التنمية الكبيرة المطلوبة وتحويل الاهتمام العالمي الى المصلحة المتبادلة من استخدام طرق التمويل الإسلامية لتحقيق شروط التنمية المستدامة ومشاريع الاقتصاد الأخضر بما يعود على البشرية جمعاء بالفائدة ويحافظ على حقوق الأجيال القادمة بالاستفادة من موارد الطبيعة على الوجه الأمثل المطلوب.

**مصادر ومراجع البحث:**

1- فلسفة النظام الاقتصادي الإسلامي مقارنة بالنظم الاقتصادية التقليدية الرأسمالية والاشتراكية. عويسى امين فيصل شياد. مجلة الاقتصادي الإسلامي مجلد 5 العدد 2. تموز -كانون الثاني 2016.

2-الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ واهداف. د. عبد الله بن عبد المحسن الطريقي. ط11 2009. الرياض

3- التمويل الأخضر من منظور أخلاقي -رؤية مستدامة -مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة. عبدي نعيمة. جامعة عمار ثليجي الجزائر. مجلد 5 العدد 1.ASJP

4-الاقتصاد الإسلامي بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق. عبد الرحمن يسري ط 2. 2000. جدة

5- مرجع سابق

6-بواكير الفكر الاقتصادي الإسلامي منذ فجر الإسلام / مجلة الدراسات الدينية / حزيران / 2021 / د. عدنان عويدة / انقرة / تركيا Adnan Oweida. Islamic law Ankara -Turkey

7-الخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي واهم المبادئ التي تحكمه / توفيق ازراك / مجلة الدراسات الدينية / 2757-5616 /كانون الأول /2020 /انقرة/تركيا

8- التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي / د. عمر فيحان المرزوقي / ط 8- 2005

9-من مؤتمر 1972 الى ريو 20 / مدخل لتقييم السياسات البيئية /مجلة البحوث الاقتصادية العربية / العددان 63-64 / صيف -خريف 2013 / الباحث شكراني الحسين / المغرب.

10- UNEP/GCSS.XI/10/Add.1

11- التمويل الإسلامي الأخضر ودوره في خدمة التنمية المستدامة (السندات الإسلامية الخضراء في ماليزيا أنموذجا) عبد القادر حفاي- رحيمة شخوم / مجلة دفاتر اقتصادية / 2018

12- - التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتعزيز التنمية المستدامة بالجزائر في ظل بحث عن بدائل للمحروقات. د. سكينة حملاوي. د. رحيمة بوصبيع صالح. د. عمار مصطفاوي / المؤتمر العلمي الدولي الأول / 2020 عن الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة/ رؤى وتطبيق. جامعة ال البيت. الأردن

13- الاقتصاد الأخضر المفهوم ...والمتطلبات في التعليم / / القاهرة / مجلة العلوم التربوية / العدد 3 ج 1 يوليو 2014

14- دور الاقتصاد الأخضر في تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر) مجلة افاق للبحوث والدراسات العدد 4 حزيران 2019 / بديار امينة، بكريتي لخضر

15- مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي) د. منذر قحف ط 3 2004.

16- اليات تطبيق نظام نقدي إسلامي / رسالة دكتوراه. عمار مجيد كاظم / الجامعة المستنصرية / العراق -16.2009

17- في اليوم العالمي للمياه / اخبار الأمم المتحدةnews.un.org/

18- مصدر سابق

19- رعاية الكائنات الحية في الإسلام . الحيوان والبيئة في الحضارة الإسلامية. د. راغب السرجاني. قصة الإسلام. islamstory.com

20- ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية واهمية الاقتصاد الإسلامي / د. محمد شوقي الفنجري / 1993 / القاهرة

21- موقع وقف الديانة التركي. https://tdv.org